نائب عن "المواطن": العفو العام كارثة

العراقية: ٩٠ ٪ من المحتجزين تهمهم كيديّة

□ بغداد /المدى

قال نائب عن القائمة العراقية أمس الأحد، إن "٩٠٪ من المعتقلين" في سجون البلاد "محتجزون بتهم كيدية"، مؤكداً إجماع الكتل النيابية على إقرار قانون العفو العام باستثناء واحدة منها. فيما وصف نائب عن كتلة المواطن اقرار القانون بـ"الكارثة".

وقال خالد العلواني في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه إن "أكثر من ٩٠٪ من المعتقلين محتجزون منذ سنوات بتهم كيدية ولم تعرض قضاياهم على المحاكم حسب ما تحدث به رئيس الجمهورية جلال طالباني"، مؤكداً على أن "قائمته مع إقرار قانون العفو العام".

وأضاف العلواني أن "القانون تمت مناقشته وتعديل ثلاث فقرات منه تتعلق بمن يشملهم القانون ومن لا يشملهم، واتفقت جميع الكتل باستثناء كتلة واحدة لم يسمها على التصويت للقانون في الجلسة القادمة، علماً أن هذه الكتلة تعلم أن اغلب المعتقلين هم أبرياء لكنها تماطل في هذا الأمر كونها تفكر بمصالحها الشخصية فقط".

ودعا العلواني إلى "ضرورة عدم ربط القانون مع أي قانون آخر"، مشيراً الى أن القانون "استثنى من شملهم العفو الذي صدر عام ٢٠٠٨ وقاموا بفعل جديد سجنوا بسببه، كما استثنى من تلطخت أيديهم بالدم العراقي".

وكانت المواقف في البرلمان انقسمت بشأن قانون العفو المقترح على الرغم من تأييد النواب بشكل مبدئي لاصداره.

الى ذلك وصف عضو كتلة المواطن النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي، قانون العفو العام "بالكارثة" على العملية السياسية والأمنية إذا أصرت الكتل السياسية على تمريره بصيغته الحالية، مستبعداً أن يتم تمريره في جلسة اليوم.

وقال الفتلاوي في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء): إن اصرار الكتل السياسية على تمرير قانون العفو العام بصيغته الحالية التي خرج بها من اللجنة القانونية يمثل "كارثة" على الشعب وعلى العملية السياسية والأمنية.

واضاف: أن معظم الارهابيين سيخرجون من قبضة العدالة وبالتالي سيكون هناك خرق أمني كبير يهدد حياة المواطنين من خلال عودة الارهابيين الى جرائم القتل وسفك الدماء.

واشار النائب عن اللجنة القانونية إلى أن هذا القانون لن يتم إرجاعه إلى اللجنة القانونية ليتم إجراء التعديلات عليه لذلك من المستبعد أن يمرر اليوم داخل قبة البرلمان.

وكان النائب المستقل جواد البزوني، قد أكد عدم إمكانية تمرير قانون البنى التحتية بمعزل عن قانون العفو العام، مشيراً الى أن ائتلاف دولة القانون يحاول إقناع التحالف الكردستاني بالتصويت على قانون البنى التحتية.

وقال البزوني في تصريح سابق إن قانوني البنى التحتية والعفو العام لهما معارضون ومؤيدون، لذلك لا يمكن تمرير أي من القانونين دون الآخر. وتتركز الخلافات بين الكتل البرلمانية على كيفية تحديد الفئات المشمولة بهذا العفو من عدمها أبرزها شمول مزوري الشهادات الدراسية ومقاومي الوجود الأمريكي.

فيما طالب عضو التحالف الوطني فوزي ترزي مجلس النواب بضرورة الإسراع في إقرار قانون العفو العام، مؤكدا في الوقت نفسه وجود عدد كبير من الأبرياء ضمن النزلاء والمعتقلين بسبب المداهمات العشوائية.

وقال ترزي في تصريح صحفي اطلعت عليه "المدى" إن "إقرار قانون العفو العام مطلب جماهيري وخطوة لإنجاح الإصلاح الوطني"، مؤكدا "منذ سنوات وأبناء الشعب ينتظرون إقرار هذا القانون وذلك لوجود عدد كبير من الابرياء ضمن النزلاء والمعتقلين نتيجة المداهمات العشوائية والحملات العسكرية وخاصة في المناطق التي تحدث فيها الاعمال الارهابية او نتيجة المخبر السري او الدعوة الكيدية هذا بالإضافة الى الاخطاء الواردة غير المقصودة والمربكة والتي قد تحدث هنا وهناك وخاصة في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها البلد".

واضاف "ينبغي على اعضاء مجلس النواب ان يكونوا على قدر المسؤولية ويكونوا على تماس مباشر مع القاعدة الجماهيرية الشعبية وتلبية مطالبهم الإنسانية والمعمول بها في الكثير من دول العالم واقرار قانون العفو العام من اجل ان يعود الابرياء الى احضان عوائلهم وذويهم وينالوا شرف المساهمة والمشاركة في إنجاح مشروع الإصلاح الوطني خدمة للوطن والمواطنين جميعا".

يشار إلى أن قانون العفو العام المقترح ينص في مادته الأولى على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن المواطنين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل البلد وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أم غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

كما يؤكد القانون، انه يجري إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجنى عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

سجن التسفيرات في بغداد (ارشيف)

النزاهة: تقدّم طفيف في كشف ذمم كبار المسؤولين

□ بغداد / المدى

كشفت إحصاءات دائرة الوقاية في هيئة النزاهة عن تقدم طفيف جداً في نسبة استجابة كبار المسؤولين المشمولين بكشف ذممهم المالية رغم انقضاء ثلاثة فصول من السنة الحالية.

وذكر بيان للهيئة تلقت "المدى" نسخة منه أمس الاحد "سجلت تقارير الأداء في الدائرة أن ٤ نواب فقط كشفوا عن ذممهم المالية بين منتصف تموز حتى منتصف أيلول الماضي ليبلغ عدد المستجيبين ٧٢ من مجموع ٣٢٥ عضواً يتشكل منهم مجلس النواب الحالي فيما ظلت نسبة الاستجابة في رئاستي الجمهورية والوزراء عند نسبة ٢٥ بالمئة".

واضاف البيان ان "محافظا واحدا استجاب خلال نفس الفترة ليبلغ العدد ١٣ ممن أفصحوا عن ذممهم المالية فيما تبقى اثنان فقط عدا محافظات إقليم كردستان".

واوضح البيان ان "استجابة الوزراء حافظت عند معدلها ٨٠ بالمئة المسجلة منتصف العام حيث لم يفصح ستة وزراء بعد عن مصالحهم المالية بينما سجل المسؤولون بدرجة وزير وعددهم ٢٢ نسبة استجابة مئة بالمئة".

وتابع البيان ان "مجالس المحافظات حققت استجابة انتقالية بنسبة ٥ بالمئة بعد مبادرة ٢٣ عضواً بكشف ذممهم المالية لتبلغ النسبة العامة ٥٣ بالمئة فيما توقفت استجابة رؤساء المجالس عند ٨٠ بالمئة".

يذكر ان فرق تقصي الحقائق تلجأ للتثبت من صحة مفردات استمارات كشف الذمم المالية الى زيارات ميدانية للمصارف الحكومية والأهلية ودوائر المرور والتسجيل العقاري وسوق الأوراق المالية.

ومن بين الاختلافات التي كشفتها إجراءات التقصي الميداني تهرب بعض المكلفين من الإفصاح عن مجمل مداخيلهم وعدم اعتراف بعضهم بامتلاكهم وأبنائهم وزوجاتهم لشركات خاصة أو عقارات وسيارات عديدة، وإخفائهم لودائع مالية في أكثر من مصرف وحساب شخصي، وانتفاعهم بصيغ غير مشروعة من العقود والمناقصات.

أكد دعم مهمة الإبراهيمي في سوريا

زيباري: بغداد عازمة على تفتيش الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى دمشق

□ متابعة / المدى

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري، أمس الأحد، أن "بغداد عازمة على إخضاع الطائرات الإيرانية المتجهة الى سوريا للتفتيش، وهو ما تطالب به الولايات المتحدة."

وجدد زيباري، موقف الحكومة الرافض للاقتتال والعنف الحاصل في سوريا بين الجيش النظامي والمعارضة، داعياً إلى عقد مؤتمر وطني للحوار في سوريا.فيما اكد ان بغداد عازمة على اخضاع الطائرات القادمة من إيران إلى سوريا للتفتيش.

وذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية تلقت "المدى" نسخة منه أن زيباري "عبر عن موقف الحكومة الداعي إلى وقف القتال والعنف وعدم عسكرة النزاع والى عقد مؤتمر وطني للحوار يقود عملية الانتقال السياسي في سوريا".

وأضاف البيان أن زيباري "أكد على اهمية ايلاء الدعم لمهمة المبعوث الاممي والعربي الاخضر الابراهيمي على اساس البيان الختامي الصادر عن اجتماع جنيف في نهاية حزيران الماضي وضرورة تعاون سوريا الجدي معهم للتوصل إلى حل تتفق عليه جميع الأطراف".

وتشهد سوريا منذ مطلع العام الماضي، انتفاضة شعبية تطالب بإنهاء حكم نظام الرئيس بشار الأسد، وتحولت الانتفاضة الى صراع مسلح مع القوات الحكومية أودى بحياة الآلاف، بحسب منظمات حقوقية وإنسانية.

واتخذت السلطات إجراءات أمنية مكثفة على طول الشريط الحدودي مع سوريا وأعلنت عن عدم قدرتها على استقبال اللاجئين السوريين الا انها تراجعت وأعلنت استعدادها لاستقبال اللاجئين.

وكان وزير الخارجية اكد في مقابلة نشرتها صحيفة الحياة امس الاحد ان بغداد "عازمة" على اخضاع الطائرات الإيرانية المتجهة الى سوريا للتفتيش، وهو ما تطالب به الولايات المتحدة.

وقال زيباري ان السلطات اكدت "للمسؤولين الأميركيين أن الحكومة عازمة على انزال الطائرات (الايرانية) واجراء كشف عشوائي"، مشيرا الى ان بغداد ابلغت الجانب الايراني "بضرورة وقف الرحلات" التي قد تحمل أسلحة الى سوريا التي تشهد نزاعا بين النظام ومعارضيه.

وأضاف "العراق لا يقبل ان يكون معبرا او ممرا لهذا، وان تستخدم أراضيه او مياهه او أجواؤه للتسليح والتمويل".

وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من الحكومة ارغام الطائرات الايرانية المتجهة الى سوريا

زيباري

والعابرة في المجال الجوي العراقي على الهبوط في العراق واخضاعها للتفتيش خشية ان تكون محملة بالاسلحة المتجهة الى نظام دمشق.

وجددت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون هذا المطلب خلال لقاء مع نائب الرئيس خضير الخزاعي على هامش جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وحذرت الحكومة إيران بانها "لن تتسامح" ازاء عبور اسلحة متجهة الى سوريا. واكدت طهران الحليفة الرئيسية للنظام السوري ان هذه الشحنات عبارة عن مساعدات انسانية.

وقال وزير الخارجية في مقابلته مع صحيفة الحياة "في اذار بدأت هذه الرحلات الجوية، وطلبنا من الايرانيين وقفها، وبعد ايام توقفت فعلاً، واستؤنفت في اواخر تموز. قالوا ان هذه الرحلات ليست فيها اسلحة ولا عتاد، وانها تنقل حجاجا او زوارا او مسائل أخرى، لكن للتحقق من حمولتها، سنطلب هبوط هذه الطائرات".

الى ذلك اعتبر زيباري ان لدى نظام الرئيس بشار الاسد "القدرة على الاستمرار، لكنه يشكو صعوبات حقيقية، واهمها في الجانب الاقتصادي والاحتياط النقدي، لا الامني".

واضاف "وفق معلوماتنا ان الاحتياط وصل الى مستويات متدنية، ٥ الى ٦ مليارات دولار، ولا يزال يستنزف، هو انخفض من ١٨ أو ٢٠ مليارا".

ويحذر مراقبون من أن الازمة السورية بدأت تتطور وتأخذ منحى طائفياً قد يشمل المنطقة بشكل عام والدول المجاورة لسوريا بشكل خاص.

الكردستاني: ائتلاف المالكي لم يقنع أحداً بتمرير القانون

البرلمان يناقش اليوم "البنى التحتية" وسط تحفظات الكتل

□ متابعة/ المدى

يعقد مجلس النواب اليوم الاثنين جلسته الاعتيادية بقراءة والتصويت على عدد من مشاريع القوانين من اهمها قانون البنى التحتية الذي يواجهه بمعارضة كبيرة من بعض الكتل البرلمانية ، فيما اكد التحالف الكردستاني ان ائتلاف المالكي لم يستطع الى الآن اقناع الكتل بتمرير القانون.

وذكر بيان للدائرة الإعلامية لمجلس النواب، تلقت "المدى" نسخة منه، امس الاحد، ان "جدول اعمال جلسة البرلمان غداً يتضمن التصويت على مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية والتصويت على مشروع قانون انضمام العراق الى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والتصويت على مشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية".

وأضاف "يتضمن جدول الأعمال التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية النقل البري الدولي للأشخاص والبضائع بين حكومة العراق وحكومة الاردن والقراءة الثانية لمشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي".

ورفع مجلس النواب جلسته السبت إلى اليوم الاثنين بعد قراءة عدد من مشاريع القوانين.

وكان مجلس النواب قد أرجأ في جلسته الخميس الماضي التصويت على مشروع قانون الدفع بالآجل بسبب عدم اكتمال النصاب للتصويت على القانون.

يذكر ان قانون الدفع بالآجل أجل أكثر من مرة، ورفض في موازنة العام الحالي لوجود اعتراضات عليه، ورؤية بعض الكتل أن العراق لديه موازنة ضخمة، واغلب المحافظات تعيد الكثير من أموال الموازنة في نهاية العام، ولا داعي لتكبيل الدولة بديون جديدة، حسب رأي بعض الكتل السياسية.

الى ذلك اكد التحالف الكردستاني ان قانون الدفع بالاجل هو في حقيقته بمثابة "قرض طويل الامد".

وقال المتحدث الرسمي باسم التحالف الكردستاني مؤيد طيب في تصريح صحفي اطلعت عليه "المدى" ان "ائتلاف دولة القانون لم ينجح الى الآن في إقناع الكتل السياسية الاخرى بالتصويت على هذا القانون، كما انه يرفض الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات واقتراحات باقي الكتل المتعلقة بهذا القانون".

وبين أن "لدى تحالفه ملاحظات بخصوص ضرورة تحديد مشاريع كل قطاع على حدة، وحصة إقليم كردستان من المشاريع ودوره في تحديدها والمشاركة في التعاقد وحق الاختيار بين الشركات المتنافسة".

واضاف الطيب "اننا نشترك مع المعترضين الآخرين على مشروع هذا القانون في تخوفنا من ان يكون هناك مجالا للمزيد من الفساد المالي لأن المشروع لم يوثق أية ضوابط احترازية"، علما أن "هذه الملاحظات قدمناها لدولة القانون التي كنا ننتظر منه اللجوء للحوار الهادئ لتحويل المشروع الى الصيغة التي يمكن ان نتوافق بشأنها".

احدى جلسات مجلس النواب (ارشيف)

واستدرك "عوضا عن الحوار الذي كنا ننتظره فإن نواب دولة القانون لجأوا الى الاعلام وبدأوا يكيلون الاتهامات التي مفادها أن الكتل السياسية الاخرى بمعارضتها لهذا القانون تحرم الفقراء من السكن والمواطنين من المياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية والتلاميذ من الدراسة في مبان مدرسية لائقة".

وانتهى المتحدث الرسمي باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب الى القول "نحن نرى انه لا يلجأ الى هذا الأسلوب في كيل الاتهامات لبقية الكتل السياسية بأنها غير حريصة على بناء وإعمار البلاد ومحاولة إظهار أن ائتلاف دولة القانون هو الوحيد الذي يحرص على مصلحة الشعب سوى الحكام في الأنظمة الشمولية وليس في بلاد ديمقراطية تعددية بنيت فيها العملية السياسية على أسس التوازن والتوافق والشراكة".

وقرر مجلس النواب ، الخميس الماضي ، تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية إلى إشعار آخر، بسبب الخلافات على بعض بنوده.

وكان موقع مقرب من رئيس الوزراء ذكر ان الأخير، رفض ربط التصويت على مشروع البنى التحتية بمقايضة التصويت على قانون العفو العام بشكله الحالي الذي يخرج المجرمين القتلة وقطاع الطرق قائلا: اننا سنتخلى عن إقرار مشروع البنى اذا أصر البعض على تمرير قانون العفو العام معه .

وأضاف الموقع في خبر عاجل أن المالكي أشار الى ان مشروع قانون البنى التحتية الذي تم وضعه عام ٢٠٠٩ وكان من بين مشاريع القوانين التي تعرضت للتعطيل والتأخير بدعوى أن القانون يمثل دعاية للحكومة وبالتالي فان المواطن والدولة أصبحا ضحية للصراعات السياسية، مجدداً تأكيده على ضرورة إقرار مشروع قانون البنى التحتية الذي يدخل في إطار تنمية الناتج القومي.

ودعا رئيس الحكومة نوري المالكي، في خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان في وقت سابق على هامش استضافته، إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية، وفي حين أكد أن المشروع يتضمن إزالة التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين، أشار إلى أنه سيتم التعاقد مع شركات رصينة في دول اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، كما طالب مجلس النواب بتخصيص ٣٧ مليار دولار للنهوض بالبنى التحتية للبلاد.